

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٠٨/٣١

بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع

إعادة تخطيط منطقة الخلوف بولاية محوت

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،  
وعلى قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ ،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

**المادة الأولى :** يعتبر مشروع إعادة تخطيط منطقة الخلوف بولاية محوت المحدد  
في المذكرة والرسم التخطيطي المرفقين من مشروعات المنفعة  
العامة .

**المادة الثانية :** للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي  
والمنشآت اللازمة للمشروع طبقاً لأحكام قانون نزاع الملكية للمنفعة  
العامة المشار إليه .

**المادة الثالثة :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ  
صدوره .

صدر في : ١ من ربيع الأول سنة ١٤٢٩ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٠٨ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

الجريدة الرسمية العدد (٨٥٩)

## مذكرة

### بشأن تقرير صفة المنفعة العامة لمشروع إعادة تخطيط منطقة الخلوف بولاية محوت

فى إطار تطوير وتحسين البيئة العمرانية بمنطقة الخلوف بولاية محوت ، فإن الأمانة العامة للجنة العليا لتخطيط المدن بالتعاون مع وزارة الإسكان ترغب فى إعادة تخطيط وتجميل المنطقة ، ويعد هذا المشروع من المشروعات الحيوية التى تسهم فى تحقيق الأهداف التالية :

- ١- إعادة تخطيط وتجميل وتحسين البيئة العمرانية بالمنطقة .
  - ٢- التغلب على عشوائية المكان بإعادة التوزيع والتخطيط الحضرى .
  - ٣- توفير الارتداد الكافى لحرم البحر .
  - ٤- توفير الخدمات الملائمة لمتطلبات الأسرة العصرية بما فيها مواقف السيارات والممرات .
  - ٥- إعادة تصميم البنية التحتية لتتلاءم ومتطلبات العصر .
- ويقتضى تنفيذ هذا المشروع أن تتقرر له صفة المنفعة العامة حتى يمكن نزع ملكية عدد من الأراضى والعقارات التى تعترض تنفيذه ، الأمر الذى يتطلب استصدار مرسوم سلطانى بتقرير صفة المنفعة العامة لهذا المشروع لتقوم الجهة المنفذة بنزع ملكية العقارات المتأثرة وفقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٧٨/٦٤ .

وزير الاقتصاد الوطنى

رئيس اللجنة العليا لتخطيط المدن